E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2017/EC.3/4(Part III)
3 April 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثالث
الرباط، 6-7 أيار/مايو 2017

البند 4 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الإقليمية والعالمية

تمويل التنمية: تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة عمل الإسكوا

موجز

تحظى القضايا المتعلقة بتمويل التنمية باهتمام كبير لا سيما في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، تموز/يوليو 2015). وفي هذا السياق، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعدد من الأنشطة المتعلقة بمتابعة خطة عمل أديس أبابا والمساهمة في تنفيذها، حيث شكلت هذه الأنشطة أكثر من ثلث ما تضطلع به الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي.

ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم في تنفيذ الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية منذ الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية، أي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 إلى أيار/مايو 2017. وكان تنفيذ بعض هذه الأنشطة في إطار برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017، وبعضها في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني. والمشاركون في الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية مدعوون إلى أخذ العلم بهذه الأنشطة وإبداء ملاحظاتهم عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- متابعة المسارات العالمية المتعلقة بتمويل التنمية والمساهمة فيها	12-3	3
ألف- منتدى تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.....	6-4	3
باء- المنتدى العالمي للبُنى التحتية	9-7	4
جيم- المساهمة في المسارات العالمية لمؤتمر تمويل التنمية	12-10	4
ثانياً- أنشطة تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا	28-13	5
ألف- دراسات.....	20-13	5
باء- الأنشطة المواضيعية	23-21	7
جيم- أنشطة الاتصال	28-24	8
ثالثاً- أنشطة تمويل التنمية ضمن البرنامج العادي للتعاون الفني.....	31-29	9

مقدمة

1- استعرضت اللجنة التنفيذية، خلال اجتماعها الثاني في عمّان في كانون الأول/ديسمبر 2015، نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (مؤتمر تمويل التنمية، أديس أبابا، تموز/يوليو 2015) وتأثيرها على المنطقة العربية. ودعت إلى تركيز جهود التمويل على مجموعة من الأولويات الإقليمية. وقد جاء هذا القرار عملاً بخطة عمل أديس أبابا[1] التي اقترحت إجراءات للعمل في سبعة مجالات. وفي نيسان/أبريل 2015، قدمت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا توصيات بشأن اختيار أولويات لتمويل التنمية في المنطقة في كل مجال من المجالات السبعة[2]. وكان موضوع تمويل التنمية من المواضيع التي تضمنها إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي اعتمده المشاركون في الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2016.

2- ويعرض هذا التقرير المسارات العالمية المتخذة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ثم يستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال تمويل التنمية بين كانون الثاني/يناير 2016 وأيار/مايو 2017. ويقدّم هذا التقرير إلى اللجنة التنفيذية عملاً بالتوصية التي طلبت اللجنة فيها إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا تقديم تقرير مرحلي/متابعة إلى الدول الأعضاء حول تنفيذ خطة عمل تمويل التنمية[3].

أولاً- متابعة المسارات العالمية المتعلقة بتمويل التنمية والمساهمة فيها

3- بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا، ركزت الأمم المتحدة جهودها على إنشاء الهياكل التنظيمية التي ستوكل إليها عملية رصد تنفيذ الأنشطة المدرجة في مجالات العمل السبعة المحددة في الخطة، ومتابعته واستعراضه.

ألف- منتدى تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

4- عُقدت الدورة الافتتاحية لمنتدى تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك، من 18 إلى 20 نيسان/أبريل 2016. وكانت فرصة لإجراء مداولات بين أصحاب المصلحة من المؤسسات المعنية بشأن ثلاثة محاور لخطة عمل أديس أبابا، أي الإطار العالمي لتمويل التنمية لما بعد عام 2015؛ ومجالات العمل؛ والبيانات والرصد والمتابعة. إلا أن الوثيقة الختامية للمنتدى خلت من توجهات عملية، وخلاصتها لم تشمل سوى أربع فقرات فقط أعادت التأكيد على الالتزام العالمي بالتنفيذ الكامل والسريع لخطة عمل أديس أبابا؛ وكرست الصلة بين إطار تمويل التنمية وخطة عام 2030؛ ورحبت بنشر التقرير الأول لفريق

(1) الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أي خطة عمل أديس أبابا، هي إطار عالمي لتمويل التنمية المستدامة. وتعد هذه الوثيقة إحدى آليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعم وسائل تنفيذها، بسياسات وإجراءات ملموسة في سبعة مجالات ذات أولوية هي: الموارد العامة الوطنية؛ التمويل الدولي العام والخاص؛ والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ والاستدانة واستدامتها؛ ومعالجة المسائل العامة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات. http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf

(2) E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/10/Report.

(3) E/ESCWA/2015/EC.2/9/Report، الفقرة 6 (هـ).

العمل المشترك بين الوكالات بشأن تمويل التنمية؛ وشددت على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن آليات وطرق عمل المنتدى في دوراته في المستقبل[4].

5- وكشفت المداولات التي أجريت في عام 2016 حول تمويل التنمية عن احتمالات تزايد الخلافات بين أصحاب المصلحة حول (أ) المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان الواقعة تحت الاحتلال؛ (ب) ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ج) آلية الإبلاغ التي ستعتمد للمنتدى العالمي للبُنى التحتية؛ (د) حيّز السياسات اللازم لتنفيذ الأولويات المتعلقة بتمويل التنمية وقضية الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛ (هـ) التعهد بالإسراع في اختتام جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية.

6- ويعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك من 22 إلى 25 أيار/مايو. ويتضمن جدول أعمال المنتدى استعراض العدد الثاني من تقرير فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية. وينبغي التوصل إلى استنتاجات وتوصيات تصبّ في عملية متابعة تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في نيويورك من 10 إلى 19 تموز/يوليو 2017.

باء- المنتدى العالمي للبُنى التحتية

7- أطلق المنتدى العالمي للبُنى التحتية في 16 نيسان/أبريل 2016، خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. واتفقت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية على زيادة التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة من المؤسسات، ولا سيما من خلال تحسين تبادل البيانات والمعلومات؛ وتعزيز اعتماد مناهج متسقة وفعالة لإعداد مشاريع البُنى التحتية؛ واعتماد التمويل المختلط للبُنى التحتية وبالتعاون مع القطاع الخاص.

8- وأعاد المشاركون في المنتدى تأكيد التزامهم ببناء شراكات مع القطاع الخاص لتطوير أدوات تجارية وغير تجارية لتخفيف المخاطر، وتبادل المعارف، وتمويل مشاريع البُنى التحتية، بغية تأمين خدمات مستدامة وميسورة الكلفة.

9- وفي عام 2017، عُقد المنتدى العالمي للبُنى التحتية في 22 نيسان/أبريل، وموضوعه نحو بُنى تحتية شاملة ومستدامة. وسيتطرق المشاركون إلى سُبل تمويل مشاريع البُنى التحتية في مختلف المناطق، بما في ذلك التمويل من المصادر المحلية والدولية، ومن المصادر العامة والخاصة.

جيم- المساهمة في المسارات العالمية لمؤتمر تمويل التنمية

10- في إطار التعديلات التي أدخلت على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017، عقب اعتماد خطة عمل أديس أبابا، حرصت الإسكوا على الحصول على عضوية فريق العمل المشترك بين الوكالات، الذي يتولى تقديم تقرير سنوي عن التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة عام 2030 والمساهمة في

(4) http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf.

عمليات المتابعة الحكومية الدولية لأوجه القصور في التنفيذ. واستفادت الإسكوا من هذه العضوية لتنفيذ عدة أنشطة، بما في ذلك الإسهام في إعداد أول تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تمويل التنمية وإعداد موجز للسياسة العامة بشأن تعبئة الموارد المحلية، وهي في صدارة أولويات خطة عمل أديس أبابا. وتناول الموجز بالتقييم وجهات الموارد العامة المحلية في البلدان العربية، وركز خصوصاً على النُظم الضريبية. وخلُص إلى أن فوارق كبيرة في حشد الإيرادات لا تزال قائمة بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان الفقيرة بالنفط. واعتبرت الإيرادات المتوفرة غير مستدامة، نظراً لاتجاهات انخفاض أسعار النفط واستنفاد الموارد من النفط والغاز. ومن التحديات التي أشار إليها الموجز استخدام الإيرادات والنفقات لتحقيق التحول، وتثبيت الاستقرار الطويل الأجل، وتلبية احتياجات التمويل لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

11- كما ساهمت الإسكوا في تقرير فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية لعام 2017. وركزت على أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في الفقرة 87 من خطة عمل أديس أبابا. واقترحت إنشاء فضاء مشترك للأمن الاقتصادي العربي لدفع عملية التكامل العربي الإقليمي. وهذا الفضاء يشمل سوقاً موحدة لضمان حرية حركة السلع والخدمات والاستثمارات والعمالة، ويرتكز على إقامة اتحاد جمركي؛ ومواءمة الأنظمة وتحقيق تراكم المنشأ. وسيساعد هذا الفضاء في تعبئة الأموال لأغراض التنمية من أجل سد النقص في التمويل لبعض القطاعات في المنطقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- وأطلق إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين في 19 أيلول/سبتمبر 2016، مساراً لوضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة الدولية. وأكدت خطة عمل أديس أبابا، في الفقرة 111، أن الهجرة الدولية هي واقع متعدد الأبعاد، يجب تناوله على نحو متسق وشامل ومتوازن، وشددت على ضرورة التعاون الدولي لكفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وسلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراها 237/71 بشأن الهجرة الدولية والتنمية المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، وأن التحويلات المالية تشكل مصدراً هاماً لرأس المال الخاص، وتُعدّ تكملة للمدخرات المحلية والأجور، ولا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى. وفي هذا السياق، أعدت الإسكوا مذكرة مفاهيمية حول الصلة بين الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وخطة عمل أديس أبابا، ومساهمات المهاجرين في النمو، والدعوة إلى حركة تحويلات مالية أقل كلفة وأسرع وأكثر أماناً، وتحسين ظروف السوق وآليات التمويل المبتكرة. وكان تنفيذ الأنشطة على هذا الصعيد وقفاً على توفر تمويل إضافي.

ثانياً- أنشطة تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا

ألف- دراسات

13- أسهمت الإسكوا في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2017. وفي الفصل المخصص للاقتصادات النامية، يتناول التقرير مسائل ضعف النمو واستمرار عمليات تكييف الاقتصاد الكلي في منطقة غربي آسيا. وتشير تقديرات هذا التقرير إلى أن البلدان العربية التي هي في وضع نزاعات أو المتأثرة بالنزاعات خسرت مبلغاً تراكمياً قدره 613.8 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010، أي ما يصل إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

14- وجرى تناول موضوع تمويل التنمية في الفصل 6 حول التكامل الإقليمي في تقرير آفاق التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030، الصادر في نهاية عام 2016. وقيّم الفصل مختلف قنوات التمويل المتاحة للمنطقة باعتماد نهج التنمية الإقليمية، واقترح استراتيجيات لتعبئة المزيد من التمويل الإنمائي، ولا سيما إنشاء فضاء مشترك للأمن الاقتصادي العربي. وركز الفصل على ضرورة إعادة صياغة أهداف التكامل الإقليمي والأدوات اللازمة لتحقيقه.

15- وفي أوائل عام 2016، صدر العدد الأول من التقرير العربي للتنمية المستدامة، وبحث في موضوع التمويل المستدام للتنمية في الفصل 6. واستعرض تقييمات النقص في التمويل حسب فئات الدخل، وتقصى الاحتياجات والأولويات لسد هذا النقص. وقدم لمحة عامة عن أهم مصادر التمويل العامة والخاصة المتاحة. وخلافاً للتوقعات، خلُص التقرير إلى أن احتياجات التمويل في أقل البلدان نمواً قد تكون أقل منها في البلدان المتوسطة الدخل، وأن سد النقص يكون بتحسين النُّظم الضريبية، وإصلاح نُظم الدعم، وترشيد الإنفاق العسكري.

16- وأعدّت الدراسة الاستقصائية لتمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة، كمساهمة للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016). وتناولت بالتقييم عائدات التمويل الإنمائي ومكاسبه. وقدمت توصيات بشأن إعطاء الأولوية للسعي إلى تحرير التجارة وإزالة الحواجز غير التعريفية. وأوضحت الدراسة الاستقصائية أيضاً حدود الاعتماد على الديون العامة، الذي يؤدي إلى مزيد من الديون. وخلُصت إلى أن التهرب الضريبي في المنطقة عموماً يُعزى إلى الأنماط الضريبية غير النظامية وغير العادلة. وبحثت الدراسة في قنوات أخرى لتمويل التنمية، مثل الاستثمار المباشر؛ والنُّظم الضريبية؛ والتمويل الخاص الدولي؛ والتحويلات المالية والتمويل المبتكر؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص. واختُتمت الدراسة الاستقصائية بتوصيات بشأن تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أدرج بعضها في الوثيقة الختامية للدورة، أي في إعلان الدوحة، الذي فيه أكدت الدول الأعضاء في الإسكوا مجدداً التزامها بخطة عمل أديس أبابا. وأقرت بأن النقص في التمويل لتحقيق التنمية المستدامة يتفاقم مع تزايد الدين العام. وأكدت على ضرورة أن تفي جميع البلدان النامية بالتزامها بتخصيص نسبة 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، مشيرة إلى أن الخسائر التي تكبدتها البلدان المنكوبة بالحروب والمتأثرة بالنزاعات زادت من كلفة الفرص الضائعة على التنمية.

17- واستقطبت التدفقات المالية غير الشرعية اهتماماً كبيراً في خطة عمل أديس أبابا، وقد قُطعت سلسلة من الالتزامات لكبحها منها، عبر مكافحة التهرب الضريبي، وتشجيع ممارسات التصريح والشفافية. وفي هذا السياق، شرعت الإسكوا في إعداد تقريرها الأول عن التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالعقود التجارية في المنطقة العربية. ويتناول التقرير أنماط التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة، ويقيّم المنهجيات ومصادر البيانات المتاحة عن التلاعب بالفواتير التجارية والتسربات من ميزان المدفوعات. ويقدم التقرير تقييماً كميّاً مفصلاً للتلاعب بالفواتير التجارية، بما في ذلك في إطار الاتحاد الجمركي الإسرائيلي-الفلسطيني وشهادات منشأ وملصقات منتجات المستوطنات غير المشروعة. ويناقش التقرير تأثير هذه التقييمات على التحليل التجاري والضريبي والمالي الذي يُجرى على صعيد المنطقة، ويستند عامة إلى تقييمات غير دقيقة للواردات والصادرات. وأخيراً يقدم التقرير توصيات بشأن كيفية تحسين إنفاذ اتفاقات التجارة الإقليمية، والوفاء بالالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك بالتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير.

18- ودعت خطة عمل أديس أبابا اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى حشد الخبرات واستخدام الآليات القائمة لمساعدة الدول الأعضاء على اعتماد إطار جديد لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، تعمل الإسكوا حالياً على وضع

لوحة تتبع لتمويل التنمية، ستكون بمثابة أداة للرصد التحليلي والكمي في المنطقة العربية، ذلك بهدف قياس التقدم في مجالات العمل السبعة ومختلف الالتزامات. وتستخدم لوحة التتبع في رصد مجموعة كاملة من مصادر وقنوات التمويل، ومجموعات البيانات والأدلة (العامة والخاصة والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف) التي تشكل جزءاً من الدعم الرسمي للتنمية المستدامة في المنطقة. وتستند لوحة التتبع إلى المنهجيات التي تستخدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتقدير التحويلات الصافية من الموارد، وتكييفها لاستخلاص الوقائع المالية الإقليمية. وستدرس التدفقات الواردة والخارجة وفرص التمويل الضائعة، نتيجة لأمور عديدة منها الإقراض للبلدان الغنية، والتدفقات غير المشروعة، والأرباح التي يخرجها المستثمرون الأجانب، ومدفوعات الديون الخارجية.

19- وأجريت دراسة أخرى حول تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، لتقديم تقديرات محدثة عن احتياجات التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بحلول عام 2030. واستخدمت منهجية التنبؤات الإحصائية لتقدير مصادر التدفقات الواردة ومستوياتها في المستقبل، استناداً إلى ما درجت عليه المنطقة في الماضي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية، والمساعدات الإنمائية الرسمية. وتبحث الدراسة مصادر مبتكرة للتمويل، مثل السندات الخضراء، والصكوك الإسلامية، والشراكات العامة والخاصة. وخلُصت الدراسة إلى احتياجات التمويل للبلدان العربية لعام 2016 تراوحت بين 3.77 و4.38 مليار دولار، وأوصت بزيادة مستويات الرسملة بغية توليد النمو الذكي وتحقيق مستويات أعلى من التشغيل المنتج.

20- وأجريت دراسة عن تقييم فجوة التمويل في المنطقة العربية، واستخدمت، لأغراض المقارنة، المنهجية نفسها التي اعتمدت في إعداد الفصل حول النقص في التمويل في مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014. واستخدمت الدراسة بيانات من عام 2015 وخلُصت إلى أن التدفقات الرأسمالية اللازمة لإدامة نمو الناتج على معدل 7 في المائة سنوياً (على النحو المنصوص عليه في الهدف 8-1)، في البلدان العربية المتوسطة الدخل، باستثناء البلدان المتأثرة بالنزاعات، تصل إلى 105.5 مليارات دولار. وبمقارنة هذه النتائج المحدثة بنتائج المسح، توضح الدراسة أن النقص في التنمية في المنطقة العربية شهد زيادة بنسبة 46 في المائة بين عامي 2009 و2015، نتيجة لشوائب هيكلية وتغيّرات في حركة الأموال الواردة من المصادر التقليدية.

باء- الأنشطة المواضيعية

21- عُقد اجتماع فريق الخبراء بشأن التكامل المالي الإقليمي في بيروت، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجهها مسيرة تعميق التكامل المالي في المنطقة العربية، في ظل مشهد مالي سريع التطوّر. وركز المشاركون على القطاع المصرفي والإجراءات والعوائق التي ساهمت في إضعاف مستوى التكامل المالي، وحدّدوا مجالات جديدة للبحث في المستقبل.

22- وأسهمت الإسكوا في استعراض منتصف المدة لخطة عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في الفترة من 27 إلى 29 أيار/مايو 2016. وألقت الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان العربية الأقل نمواً، المعرضة للمخاطر بفعل شدة الاعتماد على الموارد الطبيعية، وضعف المنعة إزاء النزاعات والأخطار الطبيعية. ومع انتهاء طفرة السلع الأساسية، تواجه هذه البلدان انخفاضاً في تدفقات رأس المال الواردة، وارتفاعاً في الديون، ومزيداً من الضغوط المالية. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً رئيسياً في بناء قدرة هذه البلدان ودعم جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

23- وسيعقد في أيار/مايو 2017 اجتماع فريق خبراء لمناقشة العدد الأول من تقرير الإسكوا حول التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية. ويستعرض المشاركون نتائج التقرير، ويقيّمون المنهجية المعتمدة فيه لقياس التلاعب بالفواتير التجارية. وتتناول المناقشات النُهُج الجديدة لتمويل التنمية المستدامة، ولا سيما الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية.

جيم- أنشطة الاتصال

24- في أنشطة الاتصال في موضوع تمويل التنمية، شاركت الإسكوا في الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي عقد في بيروت، يومي 23 و24 آذار/مارس 2016. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن التقدم في تنفيذ مسارات العمل الرئيسية من خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة البينية.

25- وتناولت الإسكوا موضوع الاحتواء المالي خلال مؤتمر "يوروموني الأردن"، الذي عقد في عمّان في 22 آذار/مارس 2017 وكان موضوعه مواجهة التحديات المالية. وقدمت توصيات بشأن توفير ضمانات الائتمان، واعتماد برامج إقراض تلبي احتياجات أفقر القطاعات السكانية، وتعزيز المنافسة السليمة، وتحقيق الكفاءة في التنظيم والابتكار في مجالات مثل العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال.

26- وشاركت الإسكوا أيضاً في نشاط يُعنى بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووسائل التمويل البديلة، الذي نُظم على هامش الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع، في بيروت، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وتناولت التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، بما في ذلك عوامل تتعلق بطبيعة الأنظمة، والاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال والتجارة. واقترحت إطلاق أربعة مشاريع في سياق فضاء الأمن الاقتصادي المشترك للمواطن العربي بهدف تسهيل الاحتواء المالي. وهذه المشاريع هي مرصد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة المسح الصناعي وقواعد المنشأ، وهيئة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

27- وفي المؤتمر المصرفي العربي السنوي المنعقد في بيروت، يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ركزت الإسكوا على ضرورة تعزيز التعاون بين المصارف العربية، بهدف إعادة توجيه استثماراتها إلى المنطقة العربية. وينبغي بذل الجهود للحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، ووضع استراتيجية على نطاق المنطقة لتعزيز الاحتواء المالي.

28- وشاركت الإسكوا أيضاً في المؤتمر السنوي لمؤسسة الفكر العربي، "فكر 15"، الذي عقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 12 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2016. وكان موضوع المؤتمر التكامل الاقتصادي العربي. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن سبل تعبئة أدوات التمويل الإقليمية للتنمية من خلال فضاء الأمن الاقتصادي المشترك للمواطن العربي. وأشارت الحسابات المستندة إلى نموذج التوازن العام القابل للحوسبة، على سبيل المثال، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة مرشح للزيادة بمقدار 750 مليار دولار بحلول عام 2020.

ثالثاً- أنشطة تمويل التنمية ضمن البرنامج العادي للتعاون الفني

29- تلقت الأمانة التنفيذية للإسكوا عدة طلبات للتعاون الفني من الدول الأعضاء عقب اعتماد خطة عمل أديس أبابا، خمسة منها تتمحور على القضايا الضرائبية الدولية، ومشروع ممارسات تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، واتفاقات الازدواج الضريبي. غير أن ورشتي عمل فقط عُقدتا في الفترة موضوع الدراسة نظراً للنقص في الموارد.

30- عُقدت ورشة عمل إقليمية بشأن الضريبة الدولية وتجنب اتفاقات الازدواج الضريبي في المنامة، في آذار/مارس 2016. وكان الهدف منها تعزيز قدرات المشاركين على التعامل مع المعاهدات الضريبية، ومعالجة قضايا التهرب الضريبي. واستعرض خبراء دوليون آخر التطورات في هذا المجال، بما في ذلك استحداث مؤسسات دائمة لفرض الضرائب عبر الحدود، ومعالجة تآكل الوعاء الضريبي. وطلب المشاركون عقد ورشة عمل على مستوى متقدم حول هذا الموضوع. ويمكن تنفيذ هذا النشاط خلال الربع الأخير من عام 2017، إذا ما توفرت الموارد اللازمة.

31- وعُقدت ورشة عمل وطنية حول موضوع الضريبة الدولية، وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، في القاهرة في شباط/فبراير 2017، بالشراكة مع وزارة المالية ومصلحة الضرائب في مصر. وكان الهدف من ورشة العمل تشكيل فريق من الخبراء الوطنيين، يتولى إجراء استعراض موسع لجميع المعاهدات التي وقعتها مصر في مجال تجنب الازدواج الضريبي. وتخلل الورشة استعراض لمفاهيم الضرائب الدولية وتطبيقها على حالة مصر، ومناقشة لدراسات حالة فردية وأفضل الممارسات والأدلة التوجيهية بشأن الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، وانعكاساته على تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في المنطقة العربية، ومنظور المنطقة للضريبة الدولية، والتفاوض على المعاهدات الضريبية الدولية.